

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«أولى للوساطة»: البورصة مقبلة على موجة عدم شراء

توقع تقرير لشركة الأولى للوساطة عدم تعرض السوق لأي موجة شراء جديدة غير اعتيادية في الفترة المقبلة، خصوصاً مع اقتراب شهر رمضان والهدوء المعتاد في فصل الصيف وغياب المحفزات الجديدة وعدم تحقيق مكاسب كبيرة بالفعل في السوق يكون الدافع قويا لجني الأرباح، مبيّناً أن غياب العوامل الفنية الرئيسية والحديث السياسي المشتعل من جانب المعارضة أدى إلى ضعف حركة التداولات، وانخفاض الحركة النشطة من أجل بناء المراكز الاستثمارية.

«هيئة الاستثمار» لضخ 20 مليار دولار في أوروبا وآسيا بعدد سنوي يتراوح بين 12 و15%



محمود فاروق

كشف مصدر مسؤول لـ «الأنباء» عن استعدادات تجربتها الهيئة العامة للاستثمار لضخ نحو 20 مليار دولار في أوروبا وآسيا على عدة مراحل خلال الفترة المقبلة، ضمن خطة استراتيجية جديدة تتبعها «هيئة الاستثمار» في إطار سعيها لتعزيز العائد وسط بيئة تتسم فيها أسعار الفائدة بالانخفاض الشديد والمخاطر المنخفضة.

وأفاد المصدر بأن هيئة الاستثمار أجرت دراسة جدوى شاملة على القطاعات التي تنوي الاستثمار فيها في أوروبا وآسيا، تبين أن عائد الاستثمار سيتراوح ما بين 12 و15% سنوياً، مع ضمان انخفاض مستوى المخاطر مقارنة بالأسواق الأخرى التي تشهد اضطراباً وتذبذباً في الاستثمار فيها في الوقت الراهن، الأمر الذي دعا هيئة الاستثمار إلى التركيز في الوقت الراهن على دول أوروبا وآسيا بالإضافة إلى الأسواق الناشئة لما فيها من مميزات ومرونة في التشريعات والتسهيلات للاستثمار فيها.

وكانت تقديرات حديثة صدرت مؤخراً عن الهيئة العامة للاستثمار (الصندوق السيادي للكويت) يدرر أصولاً قوامها 400 مليار دولار، في استثمارات تشمل مختلف أنواع الأصول والبلدان في العالم) ترى أن الهيئة على قدم المساواة مع صناديق سيادية أخرى بصندوق الزواج السيادي وهيئة أبوظبي للاستثمار، بحيث تمتاز بأنها أكثر تحفظاً ونحوظاً من بعض الصناديق السيادية الأخرى المنافسة في الشرق الأوسط وآسيا.

وذكر المصدر أن من أبرز القطاعات التي تتطلع إليها «هيئة الاستثمار» هي البنية التحتية ومحطات الوقود والفنادق والعقار ومشاريع قابلة للتطوير بسبب ما تدره من تدفق نقدي يهدف تنوع المحفظة الاستثمارية على اعتبار عدم إمكانية تحقيق أرباح من أصول الدخل الثابت بسبب أسعار الفائدة الصفرية، وذلك بعد التنسيق مع حكومات الدول والتوقيع على البروتوكولات المتعارف عليها لانتهاء كل التفاصيل المتعلقة بالمشروعات الجديدة التي ستدخل فيها هيئة الاستثمار سواء بمفردها أو بالتعاون مع صناديق سيادية أخرى.

وحول طبيعة استثمارات هيئة الاستثمار والتوزيعة الجغرافية لاستثماراتها للفترة الممتدة من النصف الثاني للعام الجاري حتى العام المقبل، قال المصدر أن بريطانيا والصين قد تستحوذان على النسبة الأكبر من استثمارات الهيئة خلال الفترة المقبلة مع تنوع القطاعات التي سيتم الدخول فيها واختيار المشروعات المناسبة، مبيّناً أن مكتب لندن سيقوم بترتيب مجموعة من الصفقات للدخول في مشروعات حيوية في الدولتين سائلة الذكر خلال الفترة المقبلة. وكان الصندوق السيادي للكويت قد شارك في أكبر ثلاثة اكتتابات أولية في آسيا في السنوات الأخيرة، حيث اشترى حصصاً كبيرة في البنك الصناعي التجاري الصيني وبنك الزراعة الصيني، إضافة إلى شركة «إيه آي آيه» ومقرها هونغ كونغ، كما تعتبر الهيئة مستثمراً رئيسياً في الملكية الخاصة، وتخصص عادة ما بين 300 مليون - 500 مليون دولار لكل صندوق من الصناديق الكبيرة، كما اشترت أيضاً حصصاً في الشركات نفسها، ومنها «تي بي جي كابتال» ومقرها الولايات المتحدة وبروفيدانس والمجموعة البريطانية «سي في سي كابتال بارتنرز».

صندوق «برقان» للأسهم يفوز بجائزة «زاوية/ رويترز»

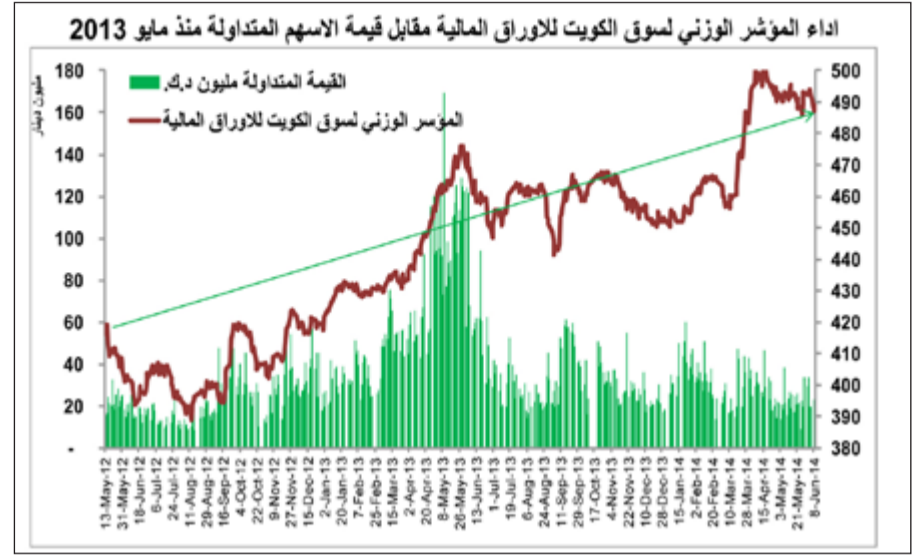
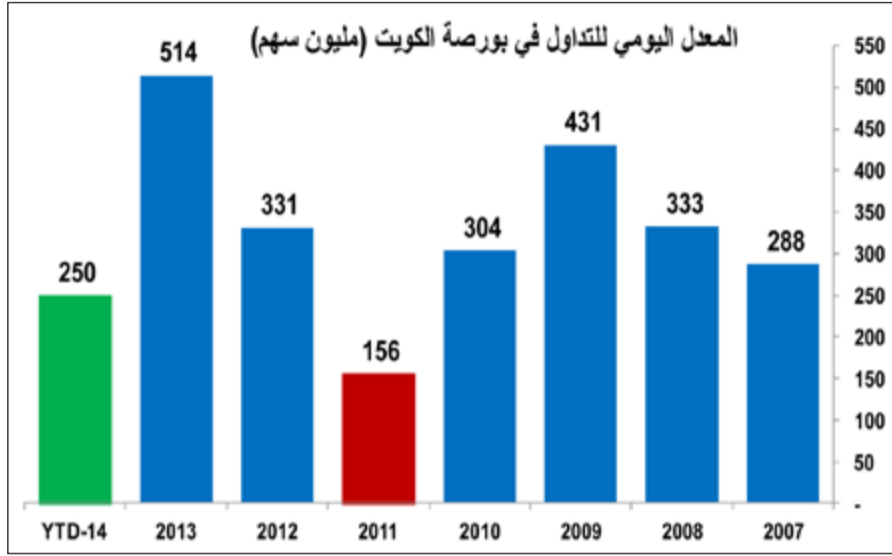


جانب من تسليم الجائزة

فاز صندوق بنك برقان للأسهم بجائزة «زاوية/ رويترز» كأحد أفضل الصناديق المدارة من قبل البنوك أداءً، وقد استخدمت «زاوية/ رويترز» التي أريجة معايير رئيسية عند التقييم وهي العوائد، المخاطر، نسبة الرسوم إلى العوائد وأساليب الإدارة. وفي هذه المناسبة، قال رئيس قطاع الاستثمارات في بنك برقان سالم الهارون: «نحن سعداء بالأداء المتميز لصندوق بنك برقان للأسهم. فمُنذ تأسيس الصندوق في عام 2001، استمر بنك برقان في تحقيق عوائد عالية للمستثمرين. إن نهج الصندوق المتوازن وسياسته الاستثمارية على المدى الطويل مصدران رئيسيان لهذه العوائد الإيجابية والأداء المتزن. وقد حقق الصندوق عائداً إضافياً بمقدار 9% على المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية خلال فترة الثلاث أعوام الماضية».

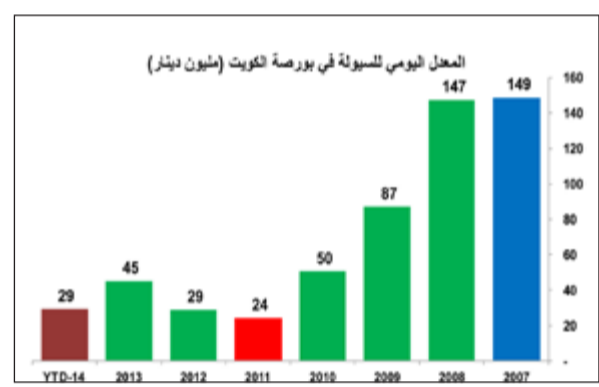
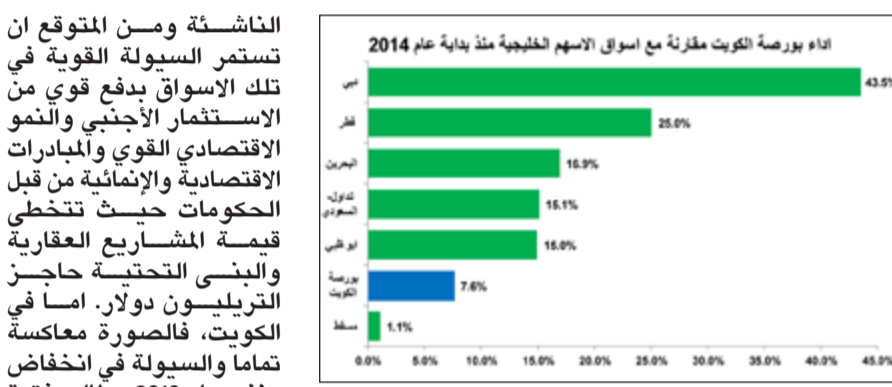
من جانب، قال نائب الرئيس في إدارة الأبحاث الاستثمارية في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) وسيم الحايك: «لقد مر أكثر من عقد منذ تولى شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) مهام مستشار الاستثمار الخارجي لصندوق بنك برقان للأسهم. إنه لمن دواعي سرورنا أن نكون جزءاً من قصة نجاح هذا الصندوق، ونحن حريصون على تقديم المشورة الصحيحة والأكثر مهنية».

هذا وقد سجل صندوق الأسهم صافي قيمة أصول تصل إلى 1,82686 مليار دينار للوحدة الواحدة في 31 ديسمبر 2013 مقارنة بـ 1,81394 مليار كويتي للوحدة الواحدة في 31 ديسمبر 2012، كما تم توزيع أرباح نقدية بقيمة 150 فلساً للوحدة.



حصة السيولة تكاد تكون نفسها والحركة بطيئة جداً.. وموقعنا قريب جداً منهما

انتهى زمن التميز.. بورصتنا تشبه بورصتي البحرين وعمان



المحرم المالي

ها قد اقترب نموذج بورصتي البحرين وعمان المعروفتين ببطء حركتهما وضعف سيولتهما مقارنة مع الأسواق الخليجية الأخرى. فخمسة أشهر ونصف انقضت من عام 2014 والأمال لاتزال متعلقة بتحسين محتمل في أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي يستمر أداؤه ضعيفاً وسيولته متدنية مقارنة مع أسواق الأسهم الخليجية وخصوصاً أسواق الإمارات وقطر والسعودية وذلك بالرغم من التحسين في أدائه مقارنة مع السنوات الماضية. فقد حقق المؤشر الوزني منذ بداية عام 2014 ارتفاعاً نسبته 7,6% بالمقارنة مع 43,5% لسوق دبي المالي و25% لبورصة قطر و15% لكل من سوق الأسهم السعودي وسوق أبوظبي للأوراق المالية، والسيولة أيضاً لاتزال ضعيفة مقارنة مع السنوات السابقة وأسواق الأسهم الخليجية القوية التي كانت البورصة الكويتية تنافسها موقعا وسيولة في السابق. فقد انخفض المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة منذ بداية السنة بنسبة 66% لتسجل 250 مليون سهم بالمقارنة مع 730 مليون سهم خلال الفترة نفسها من عام 2013 وكذلك انخفض المعدل اليومي للكمية المتداولة أكثر من النصف إلى 29 مليون دينار خلال الفترة نفسها. وبالتالي فإن السوق يعاني من أزمة سيولة وعزوف المستثمرين والمتداولين عن الدخول والأسباب كثيرة تبدأ بتشديد الإجراءات الرقابية على المضاربين والتأخر في الإفصاح عن النتائج المالية ومسوروا بغياب المحافظ الاستثمارية وصناع السوق بسبب فقدان السوق للمحفزات الفنية وانتهاء بحالة الانتظار والترقب من قبل المستثمرين لما سوف تنتج عنه المرحلة الانتقالية التي تمر بها البورصة واحتمال التعديل في اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال.

الناشئة ومن المتوقع أن تستمر السيولة القوية في تلك الأسواق يدفع قوي من الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي القوي والمبادرات الاقتصادية والإضافية من قبل الحكومات حيث تتخطى قيمة المشاريع العقارية والبنية التحتية حاجز التريليون دولار. أما في الكويت، فالصورة معاكسة تماماً والسيولة في انخفاض منذ عام 2010 وطالت فترة انتظار المستثمرين للتطورات التنظيمية ومحفزات البورصة.



تعتبر فترة الأشهر الخمسة الأولى من عام 2014 أهم فترات السنة التي تؤثر على تفاعل أداء البورصة مع التطورات التنظيمية والتقنية والتعليقات الصادرة عن هيئة أسواق المال والأداء المالي للشركات المدرجة وتوزيعات الأرباح النقدية وأسهم المححة والتي يعتمد المستثمرون عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. كما يشكل انعقاد الجمعيات العمومية مناسبة لطرح الإدارات التنفيذية خططها ومشاريعها المستقبلية وكذلك توقعاتها المتعلقة بالأداء المالي وعرض نتائج أعمالها. خلال شهري إبريل ومايو أفصحت الشركات عن نتائجها المالية عن الربع الأول من السنة. لكن بالرغم من النمو في الربحية بنسبة 15% والتقدم الذي حققته الشركات في إعادة جدولة الديون وهيكلة ومراجعة نموذج الأعمال وارتفاع مستوى الاندماج المالي وتحسين مستوى الشفافية في الإفصاح التزاما بتوجهيات هيئة أسواق المال، إلا أن بورصة الكويت لم تتفاعل مع تلك التطورات، فالأسباب التي تحول دون الانتعاش في أسعار الأسهم هي المرحلة الانتقالية التي يمر بها السوق وما يرافقها من متطلبات جديدة تحتاج المزيد من الوقت لاستيعابها وتطبيقها بالإضافة إلى طبيعة التداول الذي يعتمد على المستثمرين الأفراد الذين يتغنون الربح السريع من المضاربة.

هيئة أسواق المال والتنظيم

تعمل هيئة أسواق المال على رفع مستوى كفاءة البيئة الاستثمارية والمساهمة في إضاح قرارات المستثمرين من خلال إلزام الشركات المدرجة بالإفصاح ضمن المهل المحددة والتركيز على جودة الإفصاح لتحقيق هدفها الرئيسي وهو مبدأ الشفافية والعدالة وحماية المساهمين والمستثمرين من التلاعب بالأسهم والتأكد من عدم استغلال المعلومات الداخلية. بينما يساهم ضعف شفافية الإفصاح في خلق بيئة خصبة للشائعات، كما كان راجعاً في السنوات السابقة، مما يؤثر سلباً على كفاءة البورصة وسمعتها وبالتالي ارتفاع مخاطر الاستثمار حيث يتفادى المستثمر المؤسسي والأجنبي الدخول في الأسواق التي تنقصها الشفافية والتي تؤدي بدورها إلى الصعوبة من البيع مما يعكس دخول السيولة الخارجية، وأن بنسب قليلة. العادل لأسعار الأسهم.

لايزال الأكثر سيولة حيث بلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة منذ بداية السنة حوالي 2,4 مليار دولار وبارتفاع بنسبة 48% عن الفترة نفسها من السنة الماضية، تلاه سوق دبي المالي بمعدل يومي بلغ 530 مليون دولار مرتفعاً أكثر من أربع مرات عن الفترة نفسها من عام 2013. ويعدّها بورصتي قطر وأبوظبي بمعدل يومي للسيولة بلغ 261 مليون و245 مليون دولار على التوالي مقارنة مع معدل يومي لكل منهما بلغ 75 مليون دولار خلال الفترة المقابلة من عام 2013. أما في بورصة الكويت، انخفض معدل التداول اليومي بأكثر من النصف ليسجل 103 ملايين دولار حيث لاتزال تعاني من قلة السيولة منذ عام 2010. بالإجمال ارتفع معدل السيولة اليومية في أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية السنة بنسبة 67%

للتسجيل 3,54 مليارات دولار مقارنة مع 2,1 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2013. بالرغم من بعض القيود على الاستثمار الأجنبي وسيطرة المؤسسات الحكومية والمجاميع العائلية على جزء كبير من رأسمال الأسهم القيادية حيث نسبة أسهم رؤوس أموال الشركات المتاحة للتداول في السوق (Free Float) لا تتعدى الـ 46%، يعتمد سوق الأسهم السعودي على المستثمرين الأفراد التابعين للبنوك والصناديق الاستثمارية الضخمة حيث السيولة النقدية متوفرة بنسبة عالية مما يساهم في الحفاظ على مستويات عالية من التداول، أما أسواق الإمارات وقطر، فقد شهدت منذ بداية السنة حركة تداول نشطة والتي سبقت دخولها إلى مؤشر MSCI للأسواق

من سافر بأمواله للسعودية والإمارات وقطر ربح.. ومن ظل ببورصة الكويت ندم

حصة البورصة الكويتية من السيولة بين الأضعف خليجياً عند 2.7%

من سافر بأمواله للسعودية والإمارات وقطر ربح.. ومن ظل ببورصة الكويت ندم

حصة البورصة الكويتية من السيولة بين الأضعف خليجياً عند 2.7%

من سافر بأمواله للسعودية والإمارات وقطر ربح.. ومن ظل ببورصة الكويت ندم

حصة البورصة الكويتية من السيولة بين الأضعف خليجياً عند 2.7%

من سافر بأمواله للسعودية والإمارات وقطر ربح.. ومن ظل ببورصة الكويت ندم

حصة البورصة الكويتية من السيولة بين الأضعف خليجياً عند 2.7%

أين تتجه البورصة الكويتية مستقبلاً؟

بالرغم من شح السيولة والخسائر التي لحقت بالسوق خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو، إلا أن النظرة المستقبلية لبورصة الكويت إيجابية على المدى المتوسط والطويل حيث من المتوقع أن تستمر هيئة أسواق المال في إصدار القرارات المنظمة لعمل التشفيد مع احتمال تعديل بسيط في اللائحة التنفيذية لقانون أسواق المال بما يناسب جميع الأطراف بالتزامن مع التشديد في تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح التفصيلي من الشركات المدرجة عن نتائج أعمالها والأسباب والمبررات حول التغيير في الأرباح ومصادر الإيرادات التشغيلية والذي بدوره سوف يشجع الاستثمار المؤسسي وعودة صناع السوق وتنشيط السيولة. كبح المضاربة والغاء الشيكات الورقية من قبل المقاصة والبورصة والتحول إلى

السيولة الأجنبية دخلت بتحفظ

في البورصة بينما ساهمت المؤسسات والصناديق والمحافظ الاستثمارية مجتمعة بـ 42% من قيمة عمليات البيع والشراء. بالتالي فإن التداول في البورصة يغلب عليه الطابع المحلي للتداول إذ هناك نسبة كبيرة من

سيولة البورصة الكويتية والبورصات الخليجية

عند مقارنة سيولة بورصة الكويت بأقرانها في الخليج يتبين واضحاً مدى ضحالة السيولة النقدية في السوق وتراجع البورصة إلى المراكز الأخيرة بعد أن كانت من الأكثر سيولة. بلغت قيمة الأسهم المتداولة في البورصات الخليجية منذ بداية عام 2014 نحو 401 مليار دولار، حيث شكلت بورصة الكويت مبلغاً فقط 2,7% بقيمة تداول بلغت 11 مليار دولار وحلت في المراكز الأخيرة قبل بورصتي مسقط والبحرين، بينما بلغت قيمة التداول نحو 273 مليار دولار في سوق الأسهم السعودي أو ما يعادل 68% من سيولة البورصات الخليجية تلتها سوق دبي بـ 59 مليار دولار وبورصتا قطر وأبوظبي بـ 28 ملياراً و27 مليار دولار على التوالي.

سيولة 2014

سوق الأسهم السعودي الأكبر حجماً بقيمة سوقية تخطت الـ 540 مليار دولار،